بتقسيم فلسطين، الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. فكلاهما أُصدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة، على الرغم من اختلاف تركيب الامم المتحدة في حين اصدار القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ عن مجلس الامن الدولي.

واذا كان قرار التقسيم أُصدر في ظل توازن القوى الدولي، المختل آنذاك، وغياب تمثيل العديد من الدول الآسيوية والافريقية التي أحرزت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية وفي سنوات الخمسينات والستينات، فان القرار الرقم ٣٣٧٩ حظي باجماع دولي أكبر، فضلاً عن التبدّل في تركيب الجمعية العامة التي أخذت تشكل فيها دول عدم الانحياز مكانة كبيرة، علماً بأن القرار حظي بـ ٧٣ صوتاً، مقابل معارضة ٣٥، وامتناع ٣٢ عن التصويت.

وهكذا تتبيّن الاهمية الاستثنائية الفائقة للقرار الرقم ٣٣٧٩، وتتكشف، في الوقت عينه، أهداف الهجوم الشرس الذي تشنّه الاوساط الصهيونية، والامبريالية، ضد القرار الذي تميّزه بهذه الحدّة من العداء من بين مئات القرارات التي أُصدرت، وهي تدين ممارسات اسرائيل، والتي لم تذعن لها ولم تعطها مثل هذه الاهمية الكبرى التي حظي بها القرار الرقم ٣٣٧٩، وهو ما يثير السؤال المشروع: ترى، اذا كانت اسرائيل لا تستجيب لأي قرار من قرارات الامم المتحدة، وتستخف بها الى درجة تحرج، أحياناً، حليفها الاكبر الولايات المتحدة الاميركية، التي غالباً ما اعترضت طريق مجلس الامن الدولي الى اتخاذ قرارات بادانة اسرائيل، باستخدام حق النقض (الفيتو)، فلماذا قامت بحملتها المنفلتة من عقالها ازاء القرار الرقم ٣٣٧٩، اذا كانت هي لا تكترث بأي قرار يصدر بحقها؟

ان الاشتقاقات القانونية التي يمكن التوصل اليها، استناداً الى هذا القرار التاريخي، هي ما يخيف اسرائيل، ويثير نقمتها وغضبها ضد القرار؛ اذ، بموجبه، يمكن وضع وجود اسرائيل موضع التساؤل القانوني المشروع، من الناحية النظرية على أقل تقدير، وهو ما تدركه اسرائيل جيداً، وتحتاط له، وتستخدم جميع الوسائل لاحباطه، لأنها تعي أهمية هذه المعركة الفكرية ـ السياسية التي لا تهملها على الاطلاق. وهو ما نودّ ان نلفت الانتباه العربي اليه في هذا البحث، خصوصاً وان المعركة أصبحت وشيكة الوقوع، وتستعد اسرائيل والاوساط الامبريالية لها، مجنّدة كل طاقاتها لابتزاز الامم المتحدة بالدرجة الاولى، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الاميركية، للضغط عليها باستثمار الظروف الصعبة التي تمر بها؛ وكذلك للضغط على عدد من الدول لكي تصوّت لصالح الغاء القرار، ومن أجل ارغام الامم المتحدة على الاعتذار من اسرائيل بطريقة مناسبة، كالتصويت على قرار جديد يعتبر الصهيونية «حركة تحرر وطني ذات أهداف انسانية» مثلاً، بالضد من ميثاق الامم المتحدة وقرارات جمعيتها العامة وقواعد القانون الدولي المعاصر.

ان أهمية القرار الفكرية، والسياسية، واشتقاقاته القانونية، هي التي تفسّر الحملة المسعورة الصهيونية، والامبريالية، ضده، خصوصاً وان تصعيد الحملة، في هذه الفترة بالذات، ضد القرار وضد الامم المتحدة، يستهدف الضغط أكثر على العديد من البلدان، لاقناعها بالتخلّي عن القرار، وبالتالي اجبار المنظمة الدولية على الغائه.

لقد فسّرت المندوبة الاميركية السابقة في الامم المتحدة، جين كيركباتريك، القرار في تعليق نشرته في صحيفة «الواشنطن بوست»، بمناسبة مرور عقد على اتخاذه، بأنه يعني «ان دولة تقوم على العنصرية هي دولة خارجة على القانون، ولا تملك حق الدفاع عن النفس». ثمّ أضافت: «عندما تعتبر الاغلبية في الامم المتحدة ان الصهيونية هي عنصرية، فانها تعلن عن ان انشاء اسرائيل هو